حلقة نقاشية

برلمانيو لحج: هذه هي الـ

■ شددت الحلقة النقاشية التي نظمتها «الميثاق» مع عدد من البرلمانيين بمحافظة لحج على ضرورة فرض النظام والقانون وهيبة الدولة باعتبار ذلك الأرضية القوية والصلبة لعملية الأمن والاستقرار..

كما دعت إلى سرعة حل المشاكل العالقة في بعض دوائر المحافظة وتفويت الفرصة على الذين يحاولون استغلال هذه المشاكل لتنفيذ أجندتهم الانفصالية.

مؤكدين على أهمية التركيز على المناطق المحرومة وخصوصاً ما كانت تسمى بمناطق التماس والمناطق النائية.. موضحين ان تعامل المسؤولين بالعواطف والاتكالية قد أدى إلى تفاقم المشكلات.. مطالبين قيادة المحافظة تحمل مسؤوليتها ومعالجة قضايا المواطنين وعدم اغلاق الأبواب أمامهم، وبأن حل المشاكل لايمكن ان يتم في ظل تفشي الفساد.. مطالبين الأجهزة الأمنية والقضائية القيام بدورها الفاعل..

وأكد الأخوة النواب: خالد الردفاني، وعبدالجليل جازم وزيد طه بأن الوحدة خط أحمر وان من يتنكر لخيراتها اليوم هم جاحدون أو لايدركون مآسي النظام الشمولي.. فإلى نص ما جاء في حلقة النقاش:

□ في البدء نرحب بكم في صحيفة «الميثاق» وفي أولى حلقاتها النقاشية التي ستعنى بقضايا المواطنين في محافظة لحج والوقوف عن كثب على القضايا والمشاغل التي تعيشها المحافظة..

- النائب عبدالجليل جازم:

الحديث عن محافظة لحج ذو شجون.. فلو جئنا نقيس محافظة لحج على مر التاريخ يعني قلب المناطق والمحافظات الجنوبية.. عندما انطلقت ثورة ١٤ اكتوبر من ردفان.. وكان عندها عمق استراتيجي غير عادي.. فمن المستحيل أنها كانت تنطلق من محافظة أبين أو شبوة لأنهما محافظتان من كل جهة.. لكن انطلاقها من ردفان أوجد لها بعداً وعمقاً.. يعني طوابير متلاحقة تمدها بالدعم والزخم ضد الاستعمار البريطاني.. جاءت الوحدة المباركة فاصيب الأعداء بالتخبط لأن هناك فريقاً فقد الامتيازات التي كان يتمتع بها وفي عام ١٩٩٤م حدث ما حدث بعدها من تقصير ومن معالجات بسيطة، فتطورت الامور لأن المعالجات ليست كافية، فبدلاً من ان يحدث الامن والاستقرار بدأ قطع خطوط الطرق ما ادى الى حرمان البلاد من الغاز من الديزل والبترول ومشتقات النفط فترة طويلة دون حساب أو عقاب بل إنهم يراضونهم ولكن تحولت هذه الاعمال التي كانت في البداية عفوية إلى مطالب قد تكون شرعية في صفوف كثير من الآخرين خصوصاً الذين أبعدوا من الجيش الذين تمت مقاعدتهم ولم يستلموا مستحقاتهم من الضمان او التامينات او الصندوق وقد التقفتها عقول شيطانية وظلت تنفخ فيها.. لتفجير فتنة في البلاد.

مازال الوقت والاوراق بيد الدولة تستطيع ان تعالج المشاكل وهذه هي لحظات حاسمة، نجد ايضاً ان هناك قيادات حزبية تقوم بتغذية ذلك بشكل شبه كامل فينطلق القيادي التنفيذي الى منطقة من المناطق التي فيها اشكاليات ثم يقوم بالسح على ظهور الآخرين.

للعلم بعض القيادات التنفيذية المدعومين من الدولة يرون مصلحتهم في استمرار الأوضاع على ماهي عليه بل يبقى يغذيها بين الحين والآخر يعني إشعال فتنة قد تكون بحسن نية او بسوء نية لكي يحصل منها على اكبر مكسب ولا يضع في حسبانه انها ستوصل الى نار تاكل الاخضر واليابس وما حدث اخيراً في مدينة الحوطة اكبر دليل على هذه السياسة الخرقاء في محافظة لحج عندنا قيادة هزيلة ليست عند المستوى يجب ان نعرف ان محافظة لحج قديماً كانت تضم الضالع ولحج كمحافظة واحدة وتمتد الى يافع شريط حدودي يحتك بكل المحافظات الشمالية السابقة..

عملية الفوضى والشغب في محافظتي لحج والضالع امتداداً الى يافع هي محاولة لتقاسم الكعكة عن طريق افتعال المشاكل مثل قطع الطرق.. نحن عندنا طريقان واحد يتجه عن طريق الضالع والآخر عن طريق تعز.. تخيل وانت ساكن في ابين او عدن او اي مكان وانقطعت هذه الطرق ماذا يحدث؟ الآن يقول العالم انه ليس عندك لا امن ولا امان ولا دولة لن يقول لك «لا تصدقوا» انه اعتصام سلمي كيف ذلك في الشارع والطريق مقطوع وعناصر مسلحة بآل(آر بي جي) وبالاعلام التشطيرية وبالاحجار والاطارات المشتعلة.. هذه ليست اعمالاً سلمية بل قطع طريق واعمال حرابة..

الدولة اتخذت خطوة بدأت بنشر دوريات من الجيش وهذا من حقها لانها تحمي خطاً عاماً يمر فيه العربي واليمني.. ما الذي جرى لدولتنا وحكومتنا الرشيدة حتى ترفع كل تلك المظاهر الامنية فاقل شيء انه عندما كانت الاطقم على مشارف الطرقات لا يدخل مسلحون الى الحبيلين عندما ارتفعت النقاط اصبحنا نشاهد الحبيلين غابة من الاسلحة واصبحت تلك العناصر تحمل القنابل والرشاشات.. المواطن البسيط عندما يشاهد الاعلام التشطيرية ترتفع بجانب ادارة الامن فهذا فيه تهيئة نفسية للمواطنين مفادها انه لم يتبق الا القليل ويُعاد النظام الشطري الذين يظنون انهم فقدوه رغم ان الكبار يعلمون انهم عاشوا تحت الظلم والاستبداد واتحدى أياً منهم كان يخرج سوق الحبيلين التي كانت عبارة عن عشرة محلات وهو حامل سكين..

اقول الدولة في هذه الفترة لم تفعل شيئاً لمناطق التماس.. انا لا ابرئ الحكومات السابقة من بعد الوحدة الى اليوم من ذلك.. فإذا نزلتها قبل عام ٩٠م ستجدها كما هي عليه الى اليوم بينما هي مناطق بحاجة الى تغيير شكلها هناك اشخاص وطنيون الى اليوم برغم التهميش وما يحصل لهم الا انهم مازالوا صامدين يعني انا من منطقة كرش اؤكد ان هناك اعمدة اسمنتية ومرافق منذ عام ٨٩م مازالت قائمة الى اليوم اللهم السقف ابتعد لذلك يجب احداث تغيير في هذه المناطق.

الكهرباء قبل حرب الانفصال كانت كرش ٩٤م مسرجة إلى كتافة ومن ٩٤م ونحن نعيش في ظلام.. الكنبات منهوبة، الاسلاك نهبت وسرقت، هل الدولة لم تستطع ان تعيد تشغيلها؟ كم ستكلف مليون مائة مليون نحن نصرف مئات الملايين بل مليارات من الدولارات في أمور أقل أهمية انما منشأة خدمية كهذه لايجب اهمالها بهذا الشكل.. مشروع مياه كرش لايوجد فيه ماء.. مدارس مافيش ومازالت مدارس البدو الرحل هي القائمة فقط وبدلاً من ان نهملها ونجعلها تصل الى ما هي عليه اليوم على الدولة ان ترممها وتخصص منها جزءاً كمعهد فني مهني لأن مساحتها كبيرة وتستوعب الكثير وهناك مدارس لو تراها تخجل من اهمالها.

□ مداخلة: باعتباركم مناضلين من مناضلي الثورة اليمنية برأيكم ما الذي يحدث في محافظة لحج.. هل هي مشكلة امنية ام غير ذلك على ضوء معايشتكم للوضع؟

- النائب زيد طه:

الحقيقة تبدأ من لحج ومعروف أنها تضم كل شرائح المجتمع ومن كل الاطياف وكانت هي منبع الثقافة ترسل ابناءها للدراسة في يافع وفي الصبيحة في الضالع في هذه الاماكن كلها بعد الاستقلال طرأ عليها الضغط الكبير في كل المديريات رغم هذه الاشياء كلها استمرت فترة الى ان جاءت الوحدة.. وفي الاخير قالوا ينتظرون وما نلمسه ان هذه المناطق ظلمت قبل الوحدة وبعدها هذه الامور شكلت في نفوسهم شيئاً.. وبدأت هذه التصرفات الاخيرة كالاعتداء على المواطنين بالدراجات النارية وفرض ضرائب عليهم ما ادى الى وجود حالة استنفار ونحن كنا في صنعاء وسيروا امورهم بهذه الطريقة خلال تلك الفترة.

النائب/ خالد شايف الردفاني

لابد من التركيز على التنمية في المناطق المحرومة

لا يحق لمن وقع عليه ظلم المطالبة بالانفصال

لايمكن أن تتم معالجات طالما هناك فساد في أجهزة الدولة

جاء بعدها بفترة قصيرة انقطاع المياه فقالوا كلهم لماذا؟ ثم بعدها مشكلة الكهرباء، ثم مشكلة التجنيد وهكذا.. وهذا ما لمسته ولو كان النائب عبدالعزيز كرو موجوداً معنا كان سيوضح اكثر وكنت اتمنى أن يلتقي مشائخ وعقال الحارات في لحج ونلمس هذه المشاكل عن قرب وماذا يريد هؤلاء الناس بالضبط وما هي مطالبهم هل هي تابعة لمن في الخارج أولاً؟.. هذه الاشياء كلها هي من اظهرتهم على الساحة وبالتالي اتاحت فرصة لدخول الناس معهم ومن كل مكان وبدأت الاشكاليات.. السلطة انا اشعر بكل صراحة انه فيه تقصير من البداية ولو وجدت معالجة من اول وهلة لانتهت هذه المشاكل كلها لانها لاتعني الوحدويين فحسب.. الناس كلهم يعرفون مشاكلنا السابقة كل اربع سنوات كما قال فخامة الرئيس يصلحون لهم وجبة وليسوا متجهين نحو الانفصال ولكن في نيتهم لو يجدون معالجات حقيقية لهذه المشاكل وإن تم ذلك والله لن يتكلم اي واحد منهم بعدها..

□ بالنسبة للوظائف يوجد قرار مجلس الوزراء وتعمل به وبالمفاضلة يعني ليس هناك داع الآن يوزعها اعضاء المجالس المحلية كما يريدون كذلك مسألة المشاريع لو تم تنفيذها لما وجد الحراك ولكن القضية شائكة وليست مطالب حقوقية؟

المطالب انفصالية وهم الان يؤججونها اكثر ويعني بدأوا بها بالوظائف وما حولها وأخذوا «سيكل» دراجات نارية والحكومة فرضت عليهم ضرائب ويقولون ان الدولة ما خلتنا نطلب الله على اهلنا وأولادنا ولكن ومع ذلك نحن لا نرضى، واغلب المواطنين لا يرضون ان ينفصلوا لانهم عارفين خطورة الانفصال ومأسيه في الماضي.. لكن المطلوب الآن المعالجات هل الحكومة عندها نية للاصلاح انا اعتقد الأمر يحتاج إلى تقييم لقيادة السلطة المحلية في المحافظة والمديرية ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب وبالتالي نبحث ما هي مشاكل المواطنين وخصوصاً المشاريع ذات الاهمية والمطلوبة بشكل رئيسي كالمياه يجب ان تنجز لانها مرتبطة بحياة الناس الذين سيخرجون الى الشارع بالتاكيد للمطالبة بها ويمكن ان يتحالفوا مع الشيطان عندها.. هذه الاولويات يجب ان تعالج والثانية الوظائف ولا نقول ان السلطة المحلية هي السبب في ذلك ولكن الوظائف تنزل وفقاً لقدرات الدولة والمشكلة اننا نعرف ان مخرجات التعليم كثيرة وقد اصبحت في كل محافظة جامعة وبالتالي هي كثيرة مقارنة بالمئات من الدرجات الوظيفية للمحافظة اضافة الى تراكم عدد الخريجين لسنوات.. إذاً الناس لازم يفكروا ان هذه الوظائف لا تساوي شيئاً واذا كان هناك اشكالية موجودة وحقيقية في المحافظة ففي اعتقادي انه يجب توفير مجموعة من الوظائف المطلوبة فعلاً لسد نقص وتغطية الحاجة الملحة للمواطنين.

الشيء الثاني لماذا لا نفتح التجنيد المتعلق بالخدمة بعد الثانوية يعني يجب استغلاله، واعتقد أن ذلك سيخفف على الدولة اعباء كبيرة وكذلك على المجتمع..

ما يطرح عن المنح والدراسات في الكليات فانا اقترح ان تكون على شكل نسب وفقاً للاحصاء السكاني لكل محافظة وبذلك ستحصل المحافظة على مخصصاتها المختلفة وفقاً للتعداد السكاني وبذلك سيكون التمثيل في الخارج من اليمن من كل محافظات الجمهورية وهذا يوحد الناس في كل مكان وكذلك التجنيد وفي المعاهد تاخذ كل محافظة نصيبها فطلاب اليوم هم غداً اطباء اليمن في المستقبل وهكذا اضافة الى دعم وتقوية الامن والقبض على الذين قتلوا والذين احرقوا المحلات وقطعوا الطرق وقتلوا الأبرياء ومحاسبتهم بحيث يصبح القانون فوق كل شيء فنحن سواء مواطنين أو مشرعين بحاجة الى دولة نظام وقانون يجب ان يكون الناس امام القانون سواسية تصور هناك طلبة ثانوية عامة ياتون إلى صنعاء لمتابعة شهاداتهم ويمكثون من اسبوع الى اسبوعين وهم يقولون لهم تعالوا بكرة تعالوا بعده.. وكذلك هي الخدمات التي يجب ان تصل الى كل مكان بدلاً من المركزية.

وندعو قيادة المحافظة ان تفتح مكاتبها لكافة القضايا والمواضيع وتوفير كافة الخدمات مهما كانت صغيرة لان القانون يوجبها ويلزمها بذلك.

- النائب خالد شائف قائلاً:

هناك سيناريو مرتب له يتم بين الحين والاخر وهناك خطوات مدروسة.. كثير من الاطراف التي تسعى الى تحقيق اهداف ومصالح معينة هي تسير في اطار هذا السيناريو وبدأت بخطوات معينة وعندما تشعر ان هذه الخطوات غير مجدية تلجا الى اخرى تحس انها اكثر منفعة لها وتحقق لها شيئاً على صعيد الواقع من خلال هذه الممارسات والسلوكيات وانا اعتقد انه ما لم يتم فرض النظام والقانون وفرض هيبة الدولة فلن تستطيع المعالجات الاخرى ان تحل هذه المشكلة.. لا بد من فرض الدستور والقوانين النافذة لمحاسبة كل من يخل بالشان العام وكل من يتجرأ على القيام باعمال تؤدي الى الاخلال بالامن وتؤدي الى فرض نوع من الحقد والكراهية والعنصرية بين افراد المجتمع اليمني.

نحن تكلمنا في عدة لقاءات سابقة وتكلمنا الى شخص مسؤول مسؤولية مباشرة في مرفق سواء خدمي او اداري لا يعفي من المسؤولية او التقصير الحاصل مهما كان لانه من لا يريد ان يقوم بواجبه عليه ان يترك العمل للآخرين، ولا يجب ان يظل كحمامة سلام مثل ما نتحدث في فترات سابقة لأنك جزء من الدولة وانت تحصل على حقوقك وامتيازاتك وعلى كل شيء بموجب الدستور والقوانين وبموجب المهام التي تؤديها فإذا كنت غير قادر على تادية هذه المهمة فعليك ان تترك العمل.. لكن لاتعفى هنا الجهات المركزية والجهات المعنية عن مراقبة سير الاداء للاشخاص وللاجهزة المختلفة بحيث يتم تلافي الاخطاء فيها.. ووضع معالجات لها في حينها والتنبيه في حالة ان يكون هناك تقصير او اختلالات في حينه كما يجب ان تتخذ اجراءات في حال عدم التفاعل مع هذه التوجهات التي تتخذ بين الحين والاخر.. ضعف الرقابة من قبل الأجهزة المعنية على كل جهاز او مرفق يؤدي الى تنامي حالة الخمول والركود في طبيعة هذه الاجهزة والوظائف وهي مسؤولية مشتركة لا نقول ان مجلس النواب معني فقط بالرقابة.. فالعملية تكاملية واعتقد انه اي مسؤول في اي مرفق يتغاضى عن اخطاء كثيرة تظهر عيوب هذا المرفق خاصة عندما تكون كثيرة وتظهر الضعف فكل مسؤول حريص على ان يكون هناك نتائج في سير العمل الذي يشرف عليه كما أن الأجهزة الأمنية معنية بمراقبة سير اداء الاجهزة والوحدات الامنية ووزارة الادارة المحلية ايضاً معنية بمراقبة اداء سير المجالس المحلية وايضاً سير العمل في ادارة المديريات والاجهزة الاخرى ايضاً وفقاً للصلاحيات التي اعطيت لها.. هذا لايعفي الوزارات الاخرى المرتبطة بمكاتبها من مراقبة سير الاداء لهذه الفروع حتى تتأكد من ان هذه الفروع تقوم بعملها على اكمل وجه وانه لا توجد هناك اي اختلالات وفي حالة وجود اختلالات عليها ان تتدخل في ايجاد معالجة لها بالتنسيق مع المجالس المحلية.. لكن حالياً مثل ما نشاهد كثيراً من الاخطاء موجودة ونحن نبهنا اليها اكثر من مرة ونبهنا الاخوة الوزراء الى الاخطاء الحاصلة في الكثير من المواقع لكن هناك نوع من الاتكالية مع احترامي للاخوة الوزراء يقولون ان هذا من صلاحية المجالس المحلية بالمحافظات واختصاص المحافظة.. طيب اذا كان المجلس المحلي غير فاعل او أن المرفق هذا او مديره غير فاعل وارتكب اخطاء كبيرة معنى هذا انك لا ترمي الحمل على المجلس المحلي او المحافظة طالما انت وزير وهذا ويمثل وزارتك.. هناك لوائح تنظم العملية هذه وخاصة التنسيق عندما يكون فيه ضعف يجب ان يكون هناك تدخل وايضاً الاجهزة الرقابية الاخرى معنية مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونيابة الاموال وهيئة مكافحة الفساد والاجهزة الاخرى القيام بدورها..

المسالة اصبحت تكاملية ولابد ان يكون هناك نوع من التكامل حتى نرتقي بطبيعة الاداء الى الأفضل مما هو عليه ويفترض أن يتم التفاعل مع الكثير من القضايا التي تطرح بحيث ان اي قضية تثار يجب ان تكون لها معالجة بشفافية.

هناك تداخل حاصل وظروف موضوعية اوصلت كثيراً من الامور الى اصعب مما هو موجود وهناك ايضاً ظروف ذاتية سببها كثير من الاشخاص غير الفاعلين في تادية مهامهم والقيام بواجباتهم والقانون نظم طبيعة العلاقة.. فالمحافظ مسؤول بطريقة مباشرة عن طبيعة الوضع في المحافظة بشكل عام لكن لا يعفى مجلس الوزراء والوزراء كحكومة

النائب/ عبدالجليل جازم

نحن كبرلمانيين لم نصل إلى الدرجة التي نعرف فيها مقدار القوة التي بأيدينا

هناك اختلال في بعض أجهزة الدولة برغم الأموال التي تنفق عليها

الانفصاليون يسعون من وراء فوضاهم الحصول على مكاسب مادية

مركزية بان تراقب سير الاداء في هذه المحافظات بحيث انه يجب عليها ان تتدخل عندما توجد الاختلالات وهي واضحة فما طبيعة عمل الوزارات المركزية اذا لم تتابع وتتدخل أنا أرى أن قانون السلطة المحلية جعل كثيراً من الوزارات تبتعد عن التدخل في شؤون المحافظات حتى في حالة وجود الاختلالات وهذا لا يصح.. يفترض ان تتدخل وعلى وزارته بحيث يتواصل مع المحافظ وفي حالة وجد هناك خللاً يجب ان يتدخل الوزير ويصلحه.. هناك اتكالية ومجاملة ومحسوبية وعلاقات عاطفية يعني تعامل فيما يتعلق باتخاذ قرارات ومحاسبة المقصرين وهذا ما اضعف هيبة الدولة واوصل الامور الى ما هي عليه اليوم وانا اشرت الى هذا الموضوع عند لقائي بالاخ رئيس الوزراء والاخ وزير الادارة المحلية وقلت لهما ان اجراءاتكم هي من أوجدت هذا الوضع الضعيف والركيك في عدد من المحافظات لكن اذا كان هناك اسباب موجودة وادت بالفعل الى هذا الوضع.. هل يعني ان الحكومة عاجزة بكل الامكانيات المادية وقدراتها وبكل مواردها وصلاحياتها عن ايجاد حل قاطع لهذه المشاكل.. اعتقد انه يفترض ان يكون هناك تدخل لايجاد حل اما السكوت او كل مسئول يقول هذا ليس من اختصاصي فهو يفاقم الاوضاع لان الوضع يصبح متراكماً وتصبح القضايا متراكمة وكثيرة.. في الاخير لا ندري من اين تبدأ.

□ مداخله: ما المعالجات لما يحدث في لحج.. وماهي التصورات التي ترون انها اقرب ما يمكن تقديمه للقيادة السياسية لاتخاذ القرار المناسب؟

- النائب عبدالجليل جازم:

اريد ان اقول لك هناك عمليات تجميلية جراحية.. لكن بالنسبة للوضع لا ينطبق عليه هذا الوصف او الحكم اريد ان تقولوا او يفهم الجميع في هذه البلاد او كل الناس ان وضعنا واختلالاتنا سببها اقتصادي بحت اذا لن تستطيع ان تصلح هذا الشيء بان تمسك العصى بجهة والجزرة بجهة فانت لست في مجتمع ديمقراطي قادر ان يحاورك ويقنعك ويعرف انك سوف تحاسب غداً.. نحن لاتوجد عندنا محاسبة باثر رجعي الوزير يفسد من اول الثورة ولم يحاكم.. الجهات تفسد من اول الثورة الى اليوم بلا محاكمة جهة باثر رجعي يا أخي انا افسدت وانا ماسك للكرسي والمقعد هذا واقلت منه بالعكس اكرم واعين سفيراً او في وزارة اخرى بينما قد عملت خراب الدنيا دون أن احاسب اذا ما حاسبتني انت وتشعر الآخرين انهم بكره محاسبون.

اي شخص يخل بالامن او الاستقرار يجب ألا تاخذنا به رحمة او شفقة لكن ايضاً على كلام الاخ زيد الاتحاد السوفيتي انتهى باكمله في كل المجتمعات الشمولية الا في الصين لانها بدأت في عهد مبكر ترى انها توصل الى هاوية فبدأت تاخذ الرأسمالية والجانب الشمولي وخرجت من المازق هذا قليلاً.. انا كدولة عندما ينتظر المواطن شيئاً أوجد له وظيفة يعني انا لازم امسك المفاصل كلها في يدي- مداخلة- يعني يكون نظام شمولي اقتصادي- يعني الشمولي الاقتصادي في الصين هو الذي انقذها الشمولي الكامل في الاتحاد السوفيتي تسبب في انهياره الآن اصبحت في وقت قصير دولة عظمى مثلما قالوا عنها اقتصادها نما بشكل كبير واحتياطها بدل ما كان في ٩٠-٩١م في الصفر ومديونة كم مليارات اصبح احتياطها مئات المليارات.. كل هذه الاشياء أفرزت شيئاً في بالي.. مثل صيني يقول: «لا تعطني السمكة فقط علمني كيف اصطاد»..

انا اقول ان جعل التوظيف كله على الدولة وكل سنة تنزل ٢٠ الف درجة وظيفية امنية وإدارية هذا جنون لانه لا يوجد لدينا اقتصاد.

ان المعالجات ليست آنية فهذه افرازات سنوات طويلة من الصعب تقول ساعالجها خلال شهر او شهرين او سنة ليس صحيحاً يجب أن يكون لدي خطة استراتيجية طويلة المدى وانظر لآخر الطريق الذي ساصله اتحمل واضغط واعمل المستحيل من اجل تلك الخطط عندها الشعب عندما يراني جاداً سيبدأ يحسن خطواته معي.. انا الان عندما يكون عندي خريجون ليست الدولة مضطرة ان تستقبل هؤلاء الخريجين.. يا اخوة عندما يتقدم خمسة ملايين طالب للامتحانات هذا جنون.

انا اهيئ سبل الحصول على فرصة عمل وهذا لايتاتى إلا بفتح البلاد لمشاريع استثمارية عملاقة لابناء البلاد ولغيرهم.. انا لو اخذت النمط الإماراتي في دبي وكيف اعطت ومنحت المستثمرين امتيازات جيدة الى درجة انه اصبح يمتلك المشروع كاملاً وليس ٤٩٪ و٥١٪ نحن نريد ادارة تشجع الاستثمار وترك الاخرين يدخلون ويلمسون أن هناك امناً واستقراراً فلو أوجدت في كل سنة في محافظة لحج خمسة مشاريع استثمارية كل مشروع شغل مائة يد عاملة يعني أني شغلت في السنة آلاف العاطلين وقارن ذلك مع عدد الدرجات الوظيفية التي تنزلها الدولة كل سنة لمحافظة لحج.

لا يجب السكوت عن الوضع في المحافظات الجنوبية لحج وابين و الضالع يجب ان تضرب بيد من حديد الاختلالات الامنية وما يهمنيش فالصين قتلت ٧٠٠ طالب داخل ميدان في سبيل ان يعيش مليار.. ونحن الآن هذا يقتل وهذا يقطع طريق وهذا يسرق قاطرة وهذا يسرق سيارة ومع ذلك مطالبهم تنفذ.

يا أخي عندما يقوم بذلك وتنفذ مطالبه بكره يصبح عنده طمع.. فقد اختطفوا الاطقم، اختطفوا الجنود.

والقاطرات وقد رأيت ذلك في أبين قبل اسبوع أخذوا القاطرة إلى مقر فصائل تحرير الجنوب كما يسمونها وطالبوا بثلاثة ملايين.. لماذا أنا أخضع لهم مرة بعد مرة ثم اختطاف سيارة اسعاف واعطاهم أمين عام المجلس المحلي ١٥٠ الف ريال واختطفت سيارة تموين وتم اعطاؤهم مبلغ من المال.. هناك ٢١ قضية اختطاف وقطع طريق ومن قاموا بذلك يتم مكافاتهم وابقاؤهم في أعمالهم ومن ثم قتل ثلاثة اشخاص في أحد شعاب حبيل جبر وإلى اليوم لم تستطع الدولة امساك القاتل وهي المنطقة التي تؤخذ اليها القاطرات والمنهوبات والتي يوجد بها المجرم علي سيف العبدلي.. يا اخي المواطن له حق المواطنة فبمن يستنجد المواطن هل يستنجد ببريطانيا تتاتى تاخذ حقه انا كمواطن استنجد بدولتي بجيشي الذي ثلاثة ارباع موازنتي معه مش قادر يمسك شخص ولذلك اصبحوا الذي معه إلى اربعمائة شخص والى خمسمائة.. طيب دم المواطن